

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية



وبالتعاون مع مخبر البحوث القانونية السياسية و الشرعية
وبالتنسيق مع مشروع البحث التكويني الجامعي (prfu)
السياسة الجنائية الجزائرية لمكافحة جرائم الفساد

تنظم

**الملتقى الدولي الافتراضي بتقنية
التحاضر عن بعد حول:
الأطر التشريعية والآليات
المؤسسية لمكافحة الفساد في ظل
التطور التكنولوجي**

يومي : 02-01 / 2021/12

الرئيس الشرفي للملتقى : أ.د /شالة عبد الواحد
المشرف العام على الملتقى: أ.د /زواقري الطاهر
رئيس الملتقى: د/ بن مكي نجاة
رئيس اللجنة العلمية: أ.د/ لخذاري عبد المجيد
رئيس اللجنة التنظيمية: د/ بوقندورة سعاد

شروط المشاركة

- تكتب المداخلة طبقا للأصول العلمية المتعارف عليها باللغة العربية أو الفرنسية في شكل word.
- ينبغي على المشارك تقديم المداخلة مع ملخص محررا باللغتين.
- يتراوح عدد الصفحات بين 12 و 18 صفحة.
- أن يكون الموضوع أصليا لم يتم نشره من قبل، ولم يسبق أن قدم في مؤتمرات أو ملتقيات علمية سابقة.
- ترسل المداخلة كاملة.
- يتم قبول المداخلات الفردية أو الثنائية فقط.

تواريخ مهمة:

- آخر أجل لاستلام المداخلات كاملة: 2021/10/01
- الرد على المداخلات المقبولة: 2021/11/20
- تاريخ انعقاد الملتقى: 2021/12/02-01

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني للملتقى:

Seminaireanticorruption2021@gmail.com



أعضاء اللجنة التنظيمية:

- أ. قابوش وهبية - أ/ هباز سناء- أ/ عواجية وافية
- أ/ بوكريطة موسى- ط.د حميدي أميمة خديجة ط.د
- بوهنتالة لينة - ط.د نسرين زراري
- ط.د محمد قابوش - ط.د علي الصيد - ط.د شخاب حفيزة

استمارة المشاركة:

- الاسم واللقب:
- الوظيفة:
- الرتبة:
- المؤسسة:
- الهاتف:
- البريد الإلكتروني:
- محور المداخلة:
- عنوان المداخلة:



الديباجة:

لقد أصبحت ظاهرة الفساد من القضايا الراهنة على المستويين الدولي والوطني باعتبارها تشكل عائقاً أساسياً للتنمية في مختلف مجالاتها، كما ارتبطت ظاهرة الفساد بالعمالة التي أزلت الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول، بالإضافة إلى ارتباطها بعدة عوامل ساهمت في تعزيزها و سهولة انتشارها كثورة المعلومات والاتصالات وغياب الشفافية والمساءلة وضعف الأجهزة الرقابية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...

هذا ما جعل مكافحة الفساد والقضاء عليه مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول بالتعاون مع كل الفاعلين في المجتمع الدولي، على هذا الأساس على غرار عدة تشريعات بادر المشرع الجزائري بتعديل و استحداث العديد من القوانين نتاج لمصادقته على جل الاتفاقيات ومواكبته لجميع التطورات التي تسعى للحد من انتشار هذه الظاهرة، فقام بسن قانون خاص يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 2006/02/20 بحيث يشمل معظم جرائم الفساد والآليات الوقائية والردعية للتصدي لهذه الجرائم و مرتكبيها، كما دعم أحكام هذا القانون بإصدار الأمر 05/10 ليقيم وسائل مكافحة جرائم الفساد بأكثر فعالية.

لكن مع ظهور العديد من الصور المستحدثة للفساد خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم واستخدام البيئة الرقمية التي ساعدت على انتشار هذه الجرائم هذا ما يستدعي مواكبة السياسة الجنائية لهذا التطور عن طريق تكييف وسائل مكافحة ظاهرة جرائم الفساد مع وسائل ارتكابها.

الإشكالية:

بالرغم من الترسانة التشريعية التي تم استحداثها والآليات المؤسساتية التي تم إنشاؤها، إلا أن الفساد لازال في الانتشار والتوسع سيما في ظل البيئة الرقمية، وهذا يدل على أن هناك فجوة بين النصوص القانونية النظرية والواقع التطبيقي، لذا أصبح التعاون الدولي أمراً ضرورياً يقتضي وضع استراتيجيات وطنية لمواجهة القضاء على كل آثاره.

الإشكالية: ما مدى فعالية وكفاية الأطر القانونية والآليات المؤسساتية المستحدثة لمكافحة الفساد خاصة في ظل التطور التكنولوجي؟ وماهي الاستراتيجيات البديلة للقضاء عليه.

الأهداف:

يصبو هذا الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف، لعل أهمها:

- ✓ التشخيص الدقيق لظاهرة الفساد.
- ✓ استعراض وتقييم السياسة التشريعية والعقابية والمؤسسية لمكافحة الفساد والوقاية منه بين مختلف التشريعات.
- ✓ تدعيم المعارف والخبرات في مجال مكافحة الفساد سيما في مجال التعاون القضائي الدولي.
- ✓ تحديد الصعوبات والعقبات التي تقف حائلاً دون نجاح الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، واقتراح بدائل لذلك.

المحاور

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفساد

- تعريف الفساد
- مدى مساهمة التطور التكنولوجي في استفحال ظاهرة الفساد
- صور وأنواع الفساد في ظل التطور التكنولوجي
- واقع الفساد (أسبابه وآثاره)

المحور الثاني: الأطر التشريعية للحد من الفساد والوقاية منه

- القواعد الموضوعية لمكافحة الفساد
- القواعد الإجرائية لمكافحة الفساد
- التدابير الوقائية لمكافحة الفساد

المحور الثالث: الآليات المؤسساتية لمكافحة الفساد والوقاية منه

- الآليات الدولية
- الآليات الوطنية
- دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

المحور الرابع: تقييم الاستراتيجيات المتبعة في مختلف التشريعات المقارنة لمكافحة الفساد

- تقييم الأطر التشريعية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه
- تقييم الآليات المؤسساتية المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه
- اقتراح الحلول اللازمة لإعداد إستراتيجية فعالة لمواجهة الفساد

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د محمد بوكماش..... جامعة خنشلة
- أ.د. عبد الكريم تافرونت.....جامعة خنشلة
- أ.د قصوري رفيقة.....جامعة خنشلة
- د.خلاف بدر الدين.....جامعة خنشلة
- د. ايناس مكي عبد نصار.....جامعة بابل (العراق)
- د/ أحمد بوعون.....جامعة المنار(تونس)
- أ.د.اسراء علاء الدين نوري أحمد.....جامعة النهريين (العراق)
- د.سهيل الأحمد.....جامعة فلسطين الأهلية
- د.احمد حسانية.....جامعة سلطنة عمان
- د.يبريدي وفاء.....جامعة باتنة
- د.خالد خديجة.....جامعة تيسة
- د. أويسي ليندة.....جامعة خنشلة
- د. الهاشمي تافرونت.....جامعة خنشلة
- د.كوسر عثمانية.....جامعة خنشلة
- د. بن طيبة صونية.....جامعة تيسة
- د. نبيل مالكية.....جامعة خنشلة
- د. ماية بن مبارك.....جامعة خنشلة
- د.بوقطف محمود.....جامعة خنشلة
- د. عرشوش سفيان.....جامعة خنشلة
- د. عماد دمان ديبج.....جامعة خنشلة
- د.جبابلي صبرينة.....جامعة خنشلة
- د. توفيق عطاءالله.....جامعة خنشلة
- د. بن عمران انصاف.....جامعة خنشلة
- د.أوشن حنان.....جامعة خنشلة
- د.عراوي خديجة.....جامعة خنشلة
- د. عبد اللاوي سامية.....جامعة خنشلة
- د.قوتال يسين.....جامعة خنشلة
- د.باديس الشريف.....جامعة خنشلة
- د. رمضان السبتي.....جامعة خنشلة
- د.بوجوراف عبد الغاني.....جامعة خنشلة
- د.باديس الشريف.....جامعة خنشلة
- د.عباسة محمد.....جامعة خنشلة
- د.شنة محمد.....جامعة خنشلة